

# كتاب الفقهاء

تقديم : حول اهتمام علماء المسلمين بجمع مذاهب الفقهاء وتأصيل  
الفتاوى فيها :

مما لا شك فيه أن فكرة جمع مذاهب الفقه الاسلامي - او بعضها -  
في كتاب واحد ليست جديدة في تاريخ الفقه الاسلامي ، فقد سبق الى التأليف  
المستقل فيها أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ( ٢٢٤ - ٣١٠ هـ ) بكتابه  
( اختلاف الفقهاء ) ( ١ ) ، وايضا يعتبر ( المعلي ) لابن حزم أبي محمد علي  
بن أحمد ( ٣٨٤ - ٤٥٦ هـ ) كتابا جامعا لكثير من آراء الفقهاء المعبرين  
وان انطلق صاحبه أصلا فيه من منطلق امامته للمذهب الظاهري ونضاله  
عنه ، وايضا فان كتاب ( بداية المجتهد ونهاية المقتصد ) لابن رشد أبي الوليد  
محمد بن أحمد ( ٥٢٠ - ٥٩٥ هـ ) من الكتب التي عنيت بجمع مذاهب فقهاء  
الأمصار وتأصيل الخلاف فيها ، كذلك يعتبر كتاب ( المقنى ) لأبي محمد  
عبدالله بن أحمد بن قدامة ( ٥٤١ - ٦٢٠ هـ ) من أحسن الكتب التي جمعت  
آراء الفقهاء المسلمين منذ عصر الصحابة - وادلتهم ، وايضا فان كتاب ( البحر  
الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ) لأحمد بن يحيى بن المرتضى  
( ت ٨٤٠ ) قد روي كثيرا من اقوال فقهاء الصحابة والتابعين وفقهاء الامامية  
والزيدية وفقهاء الأمصار المتبوعين وغيرهم .

دراسة وتقويم /

للدكتور محمد بلتاجي

أستاذ الشريعة المشارك بكلية الشريعة

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

# الحاشية على الدرر السنية

بل اتنا لا نكاد نجد كتاباً من كتب الفقه اشتهرة الا وقد مرّض ضمناً لأقوال بعض مخالفتي مما يقرره مسن مذهب . وان لم يصدر أصلاً عن قصد تجميع مذاهب الفقهاء .

والى جانب الكتب السابقة - وما يماثلها - التي مرّضت لأقوال جمع من الفقهاء . نجد مؤلفات أخرى عنيت برواية وتحقيق الخلاف بين امامين بصفة خاصة . مثل كتاب ( الرد على سير الأوزاعي ) لأبي يوسف يعقوب بن ابراهيم ( ت ١٨٢ هـ ) صاحب أبي حنيفة . وقد رواه الامام الشافعي في ( الأم ) ( ٢ ) وعلق عليه . كما نجد ايضاً كتاب ( اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ) ( ٣ ) لأبي يوسف ايضاً .

كما نجد مؤلفات أخرى في جمع الاختلاف الفقهي أقل أهمية وقيمة مما سبق وان مرّضنا له . وأعني المؤلفات المختصرة التي جردت من الدليل والتعليل وقصد بها تلقيين موجز بالأقوال الأئمة يسهل حفظه على العوام ومن في حكمهم . وفي مقدمة هذه المؤلفات كتاب ( رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة ) لأبي عبدالله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي المشافعي ( وهو من علماء القرن الثامن الهجري ) .

والى جانب جمع الاختلاف والافعال اهتم علماء المسلمين على مر العصور بتأصيل أسباب الاختلاف بين الفقهاء ومحاولة حصرها وتكييفها التشريعي في ضوء مقرر ( طبيعة الاختلاف في الفقه الاسلامي ) . وفي هذا نجد مؤلفات مفردة لذلك مثل كتاب ( الانصاف في التنبيه على الاسباب التي اوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ) لأبني محمد عبدالله بن السيد البطليوسي ( ت ٥٢١ هـ ) ، و ( الانصاف في أسباب الاختلاف ) لفناء ولي الله الدهلوي أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي ( ١١١٠ - ١١٧٦ هـ ) .

كما نجد مؤلفات معاصرة مثل ( محاضرات في أسباب اختلاف الفقهاء ) لأستاذنا الشيخ علي الفهيد ، و ( أثر الاختلاف في القواعد الاسولية في اختلاف الفقهاء ) للدكتور مصطفى سعيد الغن ، و ( أسباب اختلاف الفقهاء ) للدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي .

... وهكذا اهتم علماء المسلمين على مر العصور بقضية الاختلاف ( ٤ )  
الفقهي ، وأفردوا فيها المؤلفات من وجهات متعددة - وفي ضوء اهتمامهم العام هذا صدر كتاب ( الفقه على المذاهب الاربعة ) موضوع هذه الدراسة ومنطلقاتها الاساسي : فما قصة تأليف هذا الكتاب ؟ ومن مؤلفه ؟ وما منهجه ؟ وما قيمته العامة بين المؤلفات التي جمعت اختلاف الفقهاء ؟

ذلك ما نعرض له في الصفحات التالية -

### قصة تأليف ( كتاب الفقه على المذاهب الاربعة ) :

المشهور بين جمهور المسلمين أن الشيخ عبد الرحمن الجزيري هو مؤلف هذا الكتاب ، وقد نشأ هذا من أن طبعات الكتاب الشائعة مصدرة بمبارة ، تأليف عبد الرحمن الجزيري ، - دون ذكر أي اشتراك في التأليف معه - بيد ان الاحاطة بحقيقة الامر في ذلك تحتاج الى شيء من التفصيل والتحري .

فقد نشأت فكرة هذا الكتاب أصلاً في وزارة الاوقاف المصرية سنة ١٩٢٢ م ( ١٣٤١ هـ ) حينما اتجهت النية فيها الى تعمير المساجد بالدروس الدينية ووضع المؤلفات التي تلائم هذه الدروس وتعين أئمة المساجد على شرح أحكام الفروع

الفقهية لجمهور المسلمين وعامتهم ، فاتجهت النية الى اخراج كتاب جامع لأحكام العبادات على المذاهب الاربعية المتبوعة في مصر ، ووضعت خطة مبدئية لاتباع هذا الكتاب بكتابين في العقائد والاحلال الدينية .

• وكان البدء في هذا العمل الجليل في سنة ١٩٢٢ م فقد التت لجنة علمية من علماء المذاهب الاربعية في الجوامع الازهر برئاسة حضرة صاحب الفضيلة شيخه . وهذه اللجنة اختارت بعض علماء المذاهب من أعضائها ومن غيرهم ، ووضع نموذج ليكون الكتاب على نسق وعرض على اللجنة العلمية العامة ووافقت عليه في ١١ فبراير ١٩٢٣ م ، ثم سارت اللجنة في عملها حتى أتمت أحكام العبادات ( الصلاة والصوم والزكاة والحج ) .

#### أعضاء هذه اللجنة العاملة هم :

الشيخ محمد السمالوطي والشيخ محمد عبد الفتاح العناني : من علماء المالكية .

والشيخ عبد الرحمن الجزيري والشيخ محمود البلاوي : من علماء الحنفية .

والشيخ محمد سبيع والشيخ أبو طالب حسنين : من علماء العنابلة .

والشيخ محمد الباهي : من علماء الشافعية .

ولما تم جمع هذه الاحكام مهدت الوزارة بهذه المجموعة الى احد اعضاء اللجنة الشيخ عبد الرحمن الجزيري ( المفتش الاول بالمساجد ) ليرتب وضعها حتى يكون الكتاب على نسق واحد ويصوغ العبارات حتى لا يستغلق على الناس فهم حكم من الاحكام ، وقد قام بما مهد اليه مستعيناً ببعض اعضاء اللجنة على التفصيل المبين بقرائهم (٥) ، بعد الانتهاء من اعداد الكتاب .

وقد ورد في قرار اللجنة أن الشيخ عبد الرحمن الجزيري اشترك في تحضير بعض مباحث مذهب مالك ، كما اشترك في تحضير احكام مذهب أبني حنيفة ، أما تحرير احكام الكتاب وصوغ عباراته ، فقد قام الشيخ الجزيري بتحرير جميع الاحكام وصوغ العبارات في صيغ متناسبة من أول الكتاب الى آخره ، وأهمل في ذلك بلاء حسناً ، وتكلف مجهوداً كبيراً وحده الا في بعض مباحث الكتاب فقد شاركه في تحريرها وصياغتها بعض أعضاء اللجنة (٦) .

والنسق الذي رتب عليه الكتاب انه جمع من كل باب أحكامه على المذاهب الاربعة ، ودون الحكم الذي اتفق عليه ائمة او أكثر في أعلى الصفحة والحكم المخالف في أدناها ، وفصل بينهما بخط أفقي بحيث لو جردت الأحكام المدونة في أعلى الصفحة يلخص للقارئ أحكام المياداة التي اتفق عليها ائمة او أكثر من الأئمة الاربعة .

وإذا كان في المسألة تفصيل أو مذاهب أربعة مختلفة ذكر في أعلى الصفحة أن فيها تفصيلاً أو فيها اختلاف في المذاهب ودون ذلك في أدناها .

وفي كثير من المواضع يبين مع الحكم دليله من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس لتبين وجهات نظر الأئمة وما في اختلافهم من اليسر والرحمة (٧) .

وقد خرجت طبعة الكتاب الأولى سنة ١٣٤٧ هـ ( ١٩٢٨ م ) بمبادرة بمباردة ( وزارة الأوقاف - قسم المساجد ) مع بيان أن حقوق الطبع محفوظة للوزارة .

وبعد طبعه وزع على أئمة المساجد لتدريسه بها فسد نصها ظاهراً في تعليم الناس أحكام المياداة ، لكن بعض العلماء أبدوا ملاحظات معتبرة على بعض ما تضمنته ، لهذا قبل أن تشرع الوزارة في إعادة طبعه ألفت لجنة من الشيخ عبد الرحمن الجزيري ( المفتش الأول بقسم المساجد ومن علماء الحنفية ) والشيخ محمد صبيح الذهبي شيخ علماء الحنابلة بالجامع الأزهر ، والشيخ عبد الجليل عيسى من علماء المالكية ، والشيخ محمد الباهي والشيخ محمد إبراهيم شوري من علماء الشافعية ، وعهدت إليها بدراسة الكتاب مع ما أبدي من الملاحظات ، و تناولت بأول أعضائها الشيخ عبد الرحمن الجزيري تحرير عبارات الكتاب على الوجه الذي يتفق مع ما رآته اللجنة من التنقيح ، وأن يشرف على طبعه وتصحيحه من الخطأ ، فقامت اللجنة بما عهد إليها حتى أتته .

ثم روي أن يعلق بالكتاب بعض أبواب الفقه التي لا غنى للجمهور عن تعلمها ( وهي أبواب الأشعية والذنبائح وما يحل وما لا يحل من الطعام والشراب واللباس ) فقام بوضع هذه الأبواب على المذاهب الاربعة فضيلة الشيخ عبد الرحمن الجزيري ، وعرض ما كتبه على باقي أعضاء اللجنة ، وبعد أن اتفقوا على صحة ما في هذه الأبواب طبعت وجمعت ملحقاً بالكتاب . (٨)

وقد خرجت هذه الطبعة الثانية في سنة ١٣٤٩ هـ ( ١٩٣١ م ) . ثم طبع مرة  
ثالثة في سنة ١٣٥٥ هـ ( ١٩٣٦ م ) وكان الشيخ عبد الرحمن الجزيري أيضا ضمن  
لجنة العلماء التي أشرفت على طبعه (٩) .

ثم طبع طبعة رابعة في عام ١٣٥٨ هـ ( ١٩٣٩ م ) بمسد أن توجهت رغبة  
برلمانية الى وزارة الاوقاف لتمديد طبعه بعد نفاذ الطبعت الثلاث الاولى (١٠) .

وفي هذا العام بالذات أخرج الشيخ عبد الرحمن الجزيري طبعته الاولى من  
كتاب بنفس العنوان ( الفقه على المذاهب الاربعة ) يتضمن - بوجه عام - مباحث  
المبادئ التي وردت في طبعاات وزارة الاوقاف مع اختلاف سنعرض له ، وقد كتب  
عليه : الجزء الاول - قسم المبادئ - تأليف عبد الرحمن الجزيري - حقوق الطبع  
محفوظة للمؤلف - الطبعة الاولى ، ولم يذكر فيه أي اشتراك في التأليف .

وقد أعدى الجزيري طبعته هذه الى شيخ الأزهر عندئذ بمباركة ، أهدي كتابي  
هذا الى المصلح الديني العظيم صاحب الأيادي البيضاء على النهضة الفكرية وأهلها  
العاملين : الامام الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر الشريف .  
أمد الله في حياته ووفقه الى ما فيه مصلحة الاسلام والمسلمين ، أمين » (١١) .

ويبدو ان كتاب الجزيري هذا قد خرج بعد شهر من ظهور الطبعة الرابعة  
لوزارة الاوقاف ، فقد كتبت مقدمة هذه الطبعة في ١١ ربيع الاول ١٣٥٨ هـ ( أول  
ماير ١٩٣٩ م ) كما سبق ، بينما جاء في ختام طبعة الجزيري هذه ما يلي : لقد تم  
طبع هذا الكتاب بعد أن أشرف على طبعه وتصحيحه ووضع علامات الترقيم :  
عبد الحميد حجازي وأمين الجزيري - ١٥ من ذو القعدة ١٣٥٨ هـ ( ٢٧ ديسمبر  
١٩٣٩ م ) .

وقد قدم الجزيري طبعته الخاصة هذه بمقدمة جاء فيها : أما بعد فقد جاءتني  
رسائل كثيرة من نواح متعددة تشير باعادة النظر في الجزء الاول من كتاب الفقه  
لأنه يشتمل على أخطاء فقهية وإيجاز في مواضع كثيرة ، مع ما له من المزايا الأخرى  
التي لا توجد في كتب الفقه الأخرى . فتصنعته بأمان فوجدت هذه الملاحظات لها  
محل من الاعتبار .

ويرجع سبب ذلك الى ان أصل وضع الكتاب كان الغرض منه تسهيل مواضع

الفقه الاسلامي على أئمة المساجد العلماء . ودعّاء عليهم ان يوضحوا ما يقف في سبيلهم من مجمل أو مبهم . فترتب على ذلك تسمع في صياغة نصوص أعلى الصحيفة . فنشأ منه هذا الخطأ . ولما كنت شاعرا به أمكنتي إزالته وتوضيح كل مبهم منه .

وعلى هذا رأيت إعادة النظر في الكتاب من أوله إلى آخره ومراجعة كتب الفقه الأخرى قرأت من الضروري إدخال الإصلاح . . . ( ١٢ ) ثم يتكلم مما أدخله في طبعته الخاصة من إصلاح وتعديل منعرض له في منهج الكتاب ان شاء الله .

٠٠٠ وبعد ان خرج الكتابان في عام ١٣٥٨ هـ - طبع قسم المساجد بوزارة الاوقاف طبعة خاصة من كتابها وذلك في عام ١٣٦٩ هـ ( ١٩٥٠ م ) وقد احتفظ فيها بحقوق الطبع لوزارة الاوقاف .

أما الشيخ عبد الرحمن الجزيري فكان قد انطلق قبل ذلك في صياغة أبواب الفقه الأخرى على المذاهب الأربعة . حيث أخرج ( الجزء الثاني ) ( ١٣ ) من ( كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ) متضمنا بعض أبواب المعاملات بعد أن جمع مباحث كتاب الحظر والاباحة الذي تناول فيه ما يحل أو يحرم أكله أو لبسه أو استعماله . إلى جانب مباحث اليمين والنذر وأحكام البيع والربا والسلم والرهن والقرض والحبس .

وقد ذكر الجزيري في مقدمة الجزء الثاني قوله . اتنى لما وفقتي الله لصوغ الجزء الاول من كتاب الفقه على المذاهب الأربعة . قسم العبادات . بالمعارة التي ظهر بها رأيت من الجمهور القبالا عليه لسهولة وقوفهم على ما يريدونه من أحكام الفقه في مذاهبهم . وجمعه كثيرا من تلك الأحكام المبشرة التي يستند الوقوف عليها مسجود أهل العلم الاخصائيين . فضلا عن غيرهم من عامة المسلمين . فبحثت ذلك الاقبال إلى التفكير في تأليف سائر أبواب الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة . قسم المعاملات وقسم الاحوال الشخصية . ( ١٤ ) وصوغه بمثل المبارات أو أوضح منها . كي ينشط الناس إلى معرفة أحكام دينهم في المعاملات والاحوال الشخصية ويعملوا بها اذا عرفوا أحكام دينهم الحنيف في بيعهم وشرائهم وقضيتهم وانكبتهم وما يتعلق بذلك . واستبان لهم سعادة الاسلام مع دقته في التشريع واحاطته بكل صغير وكبير مما يجري في المعاملات بين جميع طوائف البشر مما يتعامل بأرائه تشريع الشرع وتفتين المفتين من عربيين وشرقيين فرنسيين ورومانيين . ( ١٥ )

وهكذا اتسع الغرض من تأليف الكتاب وزاد خصوصية وثراء ، حيث جاوز مجرد تعليم أحكام العبادات في المساجد الى استهداف جمع أبواب المعاملات في صورة تبرهن على صلاحية أحكام الاسلام وامتيازها المطلق على كافة محاولات ونظم التقنين في كل زمان ومكان ، ولم تكن فكرة مواجهة اللزوم الثقافي - في مجال الفكر التشريعي - ببعيدة عن الغرض من كتابة الجزيري في أبواب المعاملات والاحوال الشخصية ، كما يبدو بوضوح من كلامه السابق .

وقد سأل الشيخ عبد الرحمن الجزيري الله سبحانه وتعالى أن يعينه على إتمام ما اتجهت اليه نيته ، وأن يجعل عمله خالصاً لوجه الله الكريم ، وأن يقيه شر الافتتان بمظاهر الحياة الدنيا ، وأن يحفظه من شر السعي وراء المقام الدنيوية بوسائل الأثرة ، وأن ينفع به المسلمين كما نفع بالجزء الأول منه ( ١٦ ) .

ثم أخرج الجزيري ( الجزء الثالث ) من كتابه وقد تضمن مباحث : المساقاة والمزارعة ، والمضاربة ، والفركة ، والأجارة ، والوكالة ، والموالة ، والضمان ، والوديعة ، والعارية ، والهبة ، والوصية .

وبعد ذلك أخرج ( الجزء الرابع ) وقد تضمن كتاب النكاح ومباحثه وكتاب الطلاق ومباحثه . وقال في مقدمته : « وقد كنت أظن أنه يمكنني أن أبلغ النهاية من جميع أبواب الفقه في أربعة أجزاء فحسب ، ولكنني رأيت أن هذا يستلزم أمرين : الإيجاز في كثير من المواضع ، وحذف بعض مباحث الفقه . وهذا يتنافى مع غرضي من الإيضاح والبيان من جهة ، وجعل الكتاب ناقصاً في مجموعة من جهة أخرى ، فلم أجد بداً من أن أترك المسألة على طبيعتها ، فاضطرت إلى وضع « جزء خامس » يشتمل على ما بقي من مباحث الفقه ، وقد بقي من مباحث الهامة : العدود ، والوقف ، والنفاء ، والجهاد ، التي غير ذلك مما ستطلع عليه فيه ، وسأعرض في طبعه عقب الفراغ من طبع « الجزء الرابع » إن شاء الله تعالى » ( ١٧ ) .

ومن مراجعة تواريخ الطبقات التي ظهرت من الأجزاء الأربعة في حياة الجزيري يبدو بوضوح أنه بمجرد انتهائه من الاشتراك في تحضير مادة طبعة المساجد من الجزء الأول وقيامه بتحرير أحكامها وصوغ عباراتها - على النحو السابق - اتجهت نيته إلى الانفراد بجمع ومراجعة بقية أبواب الفقه على نفس النمط العام مع شيء من التعمين - معروض له أن شاء الله عند عرض وتقرير منهجه في التأليف .



وكما سبق فقد صدرت طبعة قسم المساجد هذه في سنة ١٣٤٧ هـ ( ١٩٢٨ م ) لأول مرة ، وبمدها بسنوات قليلة بدأ الجزيري يخرج مؤلفاته المفردة من الجزء الثاني ، ثم الثالث ، ثم الرابع ، فقد انتهى من اخراج ( قسم المعاملات ) في عام ١٣٥٤ هـ ( ١٩٣٥ م ) ( ١٨ ) . كما فرغ من ( قسم الاحوال الشخصية ) وكتب مقدمتها في ١٣ محرم سنة ١٣٥٧ هـ ( ١٥ مارس ١٩٣٨ م ) ( ١٩ ) . وفي العام التالي أخرج طبعته الخاصة المعدلة من الجزء الاول ( قسم العبادات ) - كما سبق - وفي أثناء هذه السنوات العشر كان قد أخرج أكثر من طبعة من هذه الاجزاء مما يدل على الاقبال الذي لقيته هذه المؤلفات ومدى حاجة جمهور المسلمين اليها عندئذ .

وكما سبق فلقد وعد الجزيري في مقدمته للجزء ( ٢٠ ) الرابع بأن يضع جزءا خامسا من الكتاب يشتمل على ما بقي من مباحث الفقه . لكنه توفي بعد ثلاث سنوات من وعده هذا قبل ان يخرج للناس هذا الجزء الخامس ، ويبدو انه كان قد تماقذ قبل وفاته مع ( المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ) على بيع حق طبع كتابه بآجزائه كلها بما فيها الجزء الذي لم يخرج بعد ، ومن ثم سمع عند ورثته الى الحصول على ما أنجزه منه وطبعته في جزء خامس صدرته بالتقديم التالي . في آخر الجزء الرابع من موسوعة الفقه على المذاهب الاربعة وعد العالم الجليل مؤلف الموسوعة الشيخ عبد الرحمن الجزيري ان يقدم الى الثراء الجزء الخامس وهو « كتاب الحدود » . ولكن الأجل لم يسهله - رحمه الله - فانتقل الى جوار ربه راضيا مرضيا قبل ان يودع المكتبة أصول الكتاب .

ولما كانت المكتبة التجارية الكبرى قد اشترت حق طبع الموسوعة كلها فقد حرصت - خدمة للمسلمين - على ان تكملها بطبع الجزء الخامس وتيسير الحصول عليه . فسمت لدى أسرة المغفور له الشيخ الجزيري حتى وصلت على أصول « كتاب الحدود » .

ومن تولى الله ان وجدنا مباحث الكتاب كلها تكاد تكون كاملة . كل مبحث مخطوط في كراسة لا يتقصها - كما أكد أهل العلم - الا التنسيق وبعض الحواشي والتعليقات .

وقد عهدنا بهذه المهمة الى عالم قدير مشير في فقه المذاهب هو الاستاذ الشيخ علي حسن المريضي من علماء الأزهر الشريف ، وقد رحب العالم الفاضل بالمهمة ابتغاء مرضاة وجه الله ، فتولى تنسيق مباحث الكتاب وفقا لمنهج المؤلف في الاجزاء

السابقة . ثم تفصل - مشكورا - فاضاف ما اقتضاه السياق من سواش وتعليقات ، وأشرف على الكتاب في أثناء الطبع مراجعة وتصحيحا حتى خرج « كتاب الحدود » - بعون الله - مترسما النهج وأخيا بالفرض « ( ٢١ ) » .

ولقد احتوى هذا الجزء الأخير المباحث التالية : مقدمة للحدود ، حد شرب الخمر ، حد الزنا وما يتصل به ، حد الموقعة ، حد القذف ، كتاب القصاص والديات ، والتفريز ، البغي وقطع الطريق ، مبحث الإمامة والخروج على الإمام ، أحكام الردة ، مبحث الكبائر من الذنوب .

ومن هذا يتبين ان الشيخ الجزيري تولى قبل ان يكتب بقية أبواب الفقه الاخرى التي كان يؤمل الكتابة فيها - حسبما كتبه في الجزء الرابع - من الوفاء والقضاء والجهاد وغيرها .

... وبهذا كله أصبح في المكتبة الفقهية ستة مجلدات ( ٢٢ ) مختلفة تحت اسم ( كتاب الفقه على المذاهب الاربعية ) ، المجلد الاول الخاص بوزارة الاوقاف الذي أخرجه قسم المساجد فيها ، ثم مجلدات الجزيري الخمسة التي عرضنا لتفصيل القول فيها فيما سبق .

وقد اقتضى أمر الفحص من ذلك شيئا من التحري سجلنا حصيلته في الصلعات السابقة ، بحيث تبين ان الجزيري انفرد بأجزائه الاربعية الاولى الخاصة ، أما طبعة قسم المساجد من الجزء الاول ( العبادات ) فان للجزيري فيها اكبر جهود ومعظم تحرير احكامها وصياغتها من عمله - كما سبق - وأما الجزء الخامس ( الحدود ) فقد انفرد بجمع وتحرير أصل مادته وصياغة احكامها الفقهية ، لكن الشيخ علي حسن العريض تولى تنسيق مباحث الكتاب وكتب عليه بعض التعليقات والحواشي وأشرف على تصحيحه ومراجعته عند الطبع .

وبناء على التعليقات السابقة فان الجزيري يستحق - على نحو عام - أن يفتن اسمه بكتاب ( الفقه على المذاهب الاربعية ) \* ومن ثم يقتضينا البحث أن نلم بترجمة مركزة له :

هو الشيخ عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري ، ولد بجزيرة شندويل مركز سوهاج بمصر في عام ١٢٩٩ هـ ( ١٨٨٢ م ) وتعلم في الأزهر وتفقه فيه على

مذهب أبي حنيفة من عام ١٢١٢ - ١٢٢٦ هـ . ثم درس فيه . وعين مفتيا لقسم  
المساجد بوزارة الاوقاف سنة ١٢٢٠ هـ . فكثيرا للمفتشين بعد ذلك ، فاستادا في  
كلية أصول الدين . ثم كان من اعضاء هيئة كبار العلماء . وتولي بحلول سنة  
١٣٦٠ هـ ( ١٩٤١ م ) - .

وله من المؤلفات - الى جانب ( الفقه على المذاهب الاربعة ) -

كتاب توحيد العقائد ( في علم التوحيد ) -

وكتاب الاخلاق الدينية والحكم الشرعية ( ٢٢ ) -

وكتاب أدلة اليقين ( في الرد على بعض المشركين ) -

وديران خطب -

وكلها مطبوع ( ٢٤ ) -

... وبعد ان مرصنا لقصة تأليف الكتاب ومؤلعه ، نعرض لهجه ..

### منهج التأليف فيه :

اما طبعه قسم المساجد من الحرم الاول ( المبادئ ) فقد جمعت في كل باب  
احكامه على المذاهب الاربعة ، ودون الحكم الذي اتفق عليه امامان أو أكثر في أعلى  
الصفحة والحكم المتخالف في أدناها . وفصل بينهما بخط افقي بحيث لو جردت الاحكام  
للدونة في أعلى الصفحة تخلص للقارئ احكام المبادئ التي اتفق عليها امامان  
أو أكثر من الأئمة الاربعة -

واذا كان في المسألة تفصيل أو مذاهب اربعة مختلفة ذكر في أعلى الصفحة ان  
فيها تفصيلا أو فيها اختلاف المذاهب . ودون ذلك في أدناها -

وفي كثير من المسائل ذكر مع الحكم دليله من الكتاب والسنة أو الاجماع أو  
القياس لتبين وجهات نظر الأئمة وما في اختلافهم من اليسر والرحمة -

ما الاصلاح الذي اضافته التحرير التي طبعته الجامعة من هذا الحرم ؟

لقد احصر هذا الاصلاح في الامور التالية \*

أولاً : جعل لكل مسألة عناوين خاصة بها كي يسهل على القارئ مراجعة المسألة التي يريد بها بالنظر الى فهرست الكتاب ، بخلاف الطبعة السابقة فإن المسائل فيها كانت مخلوطة فلا يسهل على الناس الوقوف على أغراضهم منها .

ثانياً : نص لجريري في أعلى الصفحة على المدعين المتعقبن بصورة محددة دقيقة مطردة في جميع مباحث الكتاب ، أما الطبعة السابقة فكان النص على المذاهب امتعة فيها يأتي كثير بصورة أقل دقة وحكاماً ( ٢٥ ) .

ثالثاً : فصل لقول في بعض الاجمال لذي ورد في تقرير بعض أحكام المذاهب وبالع في الايضاح في بعض الابواب بحامسة مباحث الحج والعموم يسهل على جمهور المسلمين فهمها بدون عناء كبير .

رابعاً : ذكر كثيراً من حكمة التشريع في مواضع متعددة ، ويقول الجزيري : وكنت أود ان أكتب حكمة التشريع بكل مباحث الكتاب ، ولكني خشيت تصغره وذهاب القارئ المقصود منه « ( ٢٦ ) » .

خامساً : اعنى بإيراد أدلة الأئمة الاربعة من كتب السنة الصحيحة ، ووجهها في كثير من المواضع بصورة اكمل من سعة قسم المساجد .

وعنى بين المثال ، فهي ( كتاب الطهارة ) بدأ الجزيري طبعته الخاصة بذكر معانيها في اللغة ( بنوع واستشهاد ) ثم في اصطلاح الفقهاء ، ثم أورد في سياق ذلك كلاماً عن حكمة الطهارة وأجذب عن شيء من الاعتراض في هذا السبيل ، وتوسع في إيراد تفصيلات المذاهب .

بينما بدأت طبعة قسم المساجد بحديث وجيز عن الصيام الطهارة في صيغة مطورة ، ثم بدأت تتكلم مباشرة عن الصيام الحياة ، في حين كتب الجزيري في طبعته الخاصة عن صفحات كبيرة في تعريف الطهارة والصيام .

وفي ( كتاب الصلاة ) كتب الجزيري في طبعته الخاصة عن : حكمة مشروعيتها ، وتعيمها ، وأدومها ، وشروطها ، ودليل فرضيتها ، ثم مواقيت الصلاة المفروضة . بينما كتبت طبعة قسم المساجد ( فيما يقابل ذلك منها ) عن أنواع الصلاة وشروطها ، ثم عن أوقات الصلاة المفروضة .

... وعلى الجسمة فإن طمعة الحريري العامة اكمل وأيسر في الاستماع من الطمعة السابقة التي شارك فيها . ولقد كان الإصلاح الذي أضاعه في طمعة العامة ذا قيمة ، لكن ذلك يقودنا إلى سؤال آخر هو :

هل كان من حقه - أدبيا وحلقيا - أن يأتي إلى كتاب اشترك فيه معه غيره ليضيف إليه تعديلات وإصلاحات - مهما تكن قيمتها في ذاتها - ثم يطبعها طمعة مستقلة يضع عليها اسم 'مجردا' مع أن في صحتها جهودا - مهما تكن قيمتها في ذاتها - سبق أن قام بها غيره ؟ ذلك ما يرى أن في الجسمة به أشياء .

... هذا من المروق بين طمعة قسم المجدد وطمعة الحريري العامة من ( قسم الصادات ) . أما فيما يتصل بمنهج الحريري العام في تأليف هذا القسم ثم في تأليف بقية أجزاء كتابه السي انفراد بكتابتها ( وهي المعاملات في ج ٢ و ج ٣ و لآحوال الشخصية في ج ٤ وأصول كتاب الحدود في ج ٥ ) فإن منهج الحريري في تحريرها وصياغتها يتلخص في الأمور التالية :

١ - كان الحريري يبدأ في البحث بتعريفه ، وإيراد الأدلة الشرعية العامة عنه ، وكثيرا ما كان يذكر حكمة مشروعيته ، لكسبه لم يشترط دائما بذكر حكمة التشريع في كل بحث . وقد عمل هذا بقوله : كنت هربت عيسى أن أذكر حكمة التشريع براه أحكامها كما أذكر أدلة الأئمة ولكني أهرست من ذلك ... لأنني رأيت في ذكر حكمة التشريع نظولا قد يروق المصول على الأحكام ، فوصفت حكمة التشريع في الجزء الثامن من ( كتاب الاخلاق ) ، ( ٢٧ ) .

لكن الحريري مع هذا ذكر كثيرا من حكم التشريع وقدم فيها بعض المباحث الناعمة ( ٢٨ ) وقد عرّض في ثوبا كلامه عن حكم التشريع لبعض شهات وتلميحات المستشرقين وتلاميذهم ومعايا لغزو الفكري من أساء لتفسير ، وقدم فيها وجهات نظر طيبة ( ٢٩ ) . ومن ثم بعدة يشهد لتقرير القول بشيء من التفصيل في الحكم الشرعية التي تنص بأحكام مستهدفة من الطائفت والمشرى وأشيائهم وهذا ملاحظ بوضوح في صفحات كتابه وأجزائه كلها .

ب - أما موقفه من إيراد أدلة لأحكام الشرعية بحاسنها - فالحال أنه يكتفي في كل بحث بإيراد الأدلة الاسامية العامة فيه وذلك في صلب كلامه الذي يبدأ به البحث . أما أدلة المذهب التنصيفية - بعد بعد لراي - فالحال أنه لم يكن يهتم بذكرها بل كان يأتي بأقوال المذاهب مجردة عنها .

فحينما يعرض مثلاً لمبحث الصيد يذكر أن دليله من القرآن الكريم قوله تعالى ( يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وما حرمتم من الخوارج مكثين ٥٠ ) المائة ٤ ٥ ، ومن السنة ما رواه الشيخان ( ٥٠٠ ) وما صدرت بكمك المصنف فذكرت اسم الله عليه لكل ) . والاجماع أيضاً على ذلك . وحينما يورد اختلافات المذاهب في الحرميات والاحكام الجزئية فاسم يوردها غالباً مجردة عن أدلتها التفصيلية .

لكنه في بعض المباحث ذات الأهمية الخاصة عند جمهور المسلمين ٥٠ وقد رويث فيها أدلة متعارضة . كأن يذكر إرداء لعقهاء مقترنة بأدلتها . فهو مثلاً يروي أن الأئمة الثلاثة أجمعوا على أن من الذكر يقص الرصوم مستبدلين بحديث يسموه ( من من ذكره فليقتص ) . وحالهم الحسنة فقالوا لا يقص مستبدلين بحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل من رجل يمس ذكره في الصلاة فقال ( هل هو إلا بصعقة منك ؟ ) وقد قال الترمذي أنه أقصبل شيء يروي في هذا الباب ( ٣٠ ) .

وقد ذكر الحريري أنه كان قد حرم على ذكر أدلة الأئمة بإراء أقوالهم . لكنه أعرض عن ذلك لأنه رأى في مناقشة الأدلة ٥٠ الذي سيجيء إليها ذكرها - دقة لا تتناسب مع ما أراد من تهليل للمعارات والاحكام . ثم يقسول أن الأدلة قد أفردوا كثير من كبار علماء المسلمين بالذكر وكتبوا فيها أسفار مطولة . ولكن ما لا شك فيه أن الحاجة ماسة إلى وضع كتاب فيها يبي فيه اختلاف وجهة نظر كل واحد منهم ( الأئمة ) بعبارة سهلة وترتب يقرب إدراك معانيها . فلهذا قد حرمت على وضع كتاب في ذلك مستعجلاً بالله وحده . ( ٣١ ) . ويبدو - من مراجعة قائمة مؤلفاته السابقة - أنه توفي قبل أن يقوم بذلك .

٥ - أما موقعه - في تقريره لأقول الأئمة - من صاهرة تعدد الراي في المسألة الواحدة ( وهي طاهرة مبرورة في مذاهب الملة الاسلامي في مجموعها ) - فقد ذكر الحريري فيها تسبيها أوردته في مطالع ٢ و ٣ و ٤ ( وقد جرى عليه أيضاً فيما أعده من أصول ٥ ) . وحده - المذكور في هذا الكتاب هو الرابع المعتمد عند الأئمة . أما غير الرابع من المذهب عدم الإشارة إليه . وقد يذكر أحياناً إذا كان في ذكره فائدة .

وقد بدل الحريري جهداً كبيراً في تحري الرابع في كل مذهب وتقريره . وحار على ذلك في كل أحكام كسبه على في شيعته لعامة من انصادات - ومن أمثلة ذكره 'أقول المشهور الرابع ثم القول غير المشهور' . حينما تكبر لذكر هذا لا يصر فائدة

ما ) ما أورده في نقص الوصوه يسلس البول مد المالكية بشروط خاصة ثم قوله  
 و ٠٠٠ وعدم قول آخر غير مشهور ، ولكن فيه تعميف للرضى ، وهو ان السلس  
 لا ينقص الوصوه وان لم تتحقق هذه الشروط ٠٠٠ ، و ( ٣٢ ) ، وس أسئله ايها ما  
 رواه في حكم احدى الجرائم المتصلة بأحكام الرضا حيث روى تعدد الاقوال في كل من  
 مذهب الشافعية ومذهب الحنابلة وعلى التعدد بازجاءه الى حكمة من حكم التشريع  
 فقال : نعم هذه الاحكام تختلف باختلاف احوال الناس في الدين والورع كمالا  
 ونقصا شباب وكهولة ، فيضعف على الأزدال والشباب ويشدد العقاب على اشرافه  
 الناس وكبارهم ، و ( ٣٣ ) ومن الواضح انه حين يتطرق الى رواية القول غير  
 المشهور في المذهب فانما ذلك حينما تكون لروايته فائدة .

د - اما موقعه من ترتيب اقوال الأئمة الاربعة ٠٠ فان الذي يبين له في  
 وضوح انه لم يترجم ترتيبا معينا في ذكر هذه الاقوال ، فهو مرة يأتي بالاقوال  
 الحنبلية ثم الشافعية ثم المالكية ثم المالكية ، واخرى يعكس الترتيب ، وثالثة يقدم  
 الشافعية ثم الحنبلية ثم المالكية ، ورابعة يقدم الحنبلية ثم الحنبلية ثم  
 الشافعية ثم المالكية . وهكذا ، دون ترتيب معين مطرد يترجمه دائما ، ولعل هذا  
 كان قصدا له ادبا مع الأئمة ودعما لشيبة التخصيص لواحد منهم - وهو ما لا يليق  
 بالعلماء العاقلين لأسباب تعدد الراي في الصروع الفقهاء - أو لعله كان يذكرها  
 بحسب رايه الخاص في الراجع ( ٣٤ ) منها ثم الاقل رجعا ثم الثالث ثم المرجوح ٠٠  
 في كل مسألة ، أو لعله كان يذكرها بحسب انتهائه من ترتيب اعداد له لكن مذهب  
 منها في كل مسألة دون ان يقصد البدء بواحد معين منها لأن المذاهب استوت  
 - نظريا - عنه في عمله هذا فكلما انتهى من جميع جزئيات كل مذهب في مسألة  
 منها أورده .

لكنه في كافة الحالات كان يقدم المذهبين المتفقين في الراي على المتخالفين ،  
 وهكذا كان يقدم المذاهب الثلاثة المتفقة على ما اختلف بها ٠ اما حينما تكون  
 الاربعة محتزمة في التخصيصات الجزئية فقد كان يذكرها متتالية دون منهج معين مطرد  
 في ترتيبها كما سبق .

هـ - اما موقعه من ذكر مراجع اقوال المذاهب في كتبها المشهورة - فانه لم يمس  
 بذلك . بل كان يذكر الاقوال دون ان يذكر معها مراجعها من كتب المذاهب  
 المعتمدة . ومن ثم كان يقوم باستخلاص تجميعات اقوال مذهب ما في مسألة معينة  
 من كتب المذهب المعتمدة ، ثم يكتفي بذكر هذا المستخلص دون ذكر مراجعه .

و - وفي بعض صفحات كتابه كان يعرض أحيانا لبعض المباحث الأصولية المتصلة بما يرويه من أحكام فقهية مثل كلامه عن ( الفرض ) و ( الواجب ) ومعنى ( السنة ) و ( المندوب ) و ( المستحب ) \* وعلى سبيل مباحث ( العكس ) عند الأصوليين كما هو معروف .

وأحيانا كان يصدر بعض مباحثه بتقرير بعض قواعد الشريعة العامة مثل ( رفع الحرج ) و ( إزالة الضرر ) ونحوها ( ٢٤ ) .

\*\*\* وبعد تقرير منهج التأليف نعرض لتقويم عام للكتاب .

### تقويم عام للكتاب :

سبق أن قررنا أن طبعة الجزيري العامة من ( قسم العبادات ) أكمل - من وجوه متعددة - وأهم في الانتعاج من طبعة قسم المساجد السابقة التي كان قد شارك فيها ، ومن ثم سنعرض في الصفحات التالية لتقويم مجموع كتاب الجزيري المتكامل بأجزائه الخمسة ، مع الاكتفاء بما أوردناه في تقويم طبعة قسم المساجد من مقارنة تبين بها تفصيلية طمعة الجزيري العامة عليها \* وقد تأيد هذا عندنا بما هو مشهور من سنة ( كتاب المقلد على المذاهب الأربعة ) للسيد الجزي - نظرا لشيوخ طبعاته العامة وكثرتها - إلى حد أن بعض جمهور المسلمين لا يعرفون أن قسم لمساجد بوردة الأوقاف المصرية أثرف على تأليف طبعة خاصة سابقة في الزمن على طبعة الجزيري العامة ، على التفصيل السابق .

وأول ما نسجله في تقويم كتاب الجزيري أنه كتاب لم يوضح إلا بقصد تيسير الأحكام الفقهية لجمهور المسلمين من غير المتخصصين ، ومن ثم خلا عن الأدلة التفصيلية وتوجيه الاحتدال بها والموازنة بينها ، كما خلا عن مراجع الدراسة فيه ، ومن ثم فهو يكاد يكون معدوم النفع بالنسبة للمتخصصين ومن يبحثون عن أدلة الأحكام وتفاصيل الاختلاف فيها ، ولعلنا نقلناه لو قارنا بينه وبين الكتب التي حثيت بإيراد الأدلة والترجيح والموازنة وتفاصيل الاختلاف مثل ( المعلى ) و ( بداية المجتهد ) و ( المفى ) وغيرها مما سقت الإشارة إليه في مطلع هذه الدراسة ، فهو لم يوضع بهذا القصد ولم يزعم صاحبه فيه شيئا من ذلك ، ومن هنا ينبغي أن يدور نقدنا له في إطار الدائرة الضيقة - والقليلة الجدوى في دراسات التخصص - التي ألف من أجلها ( وهي جمع تفصيلات المذاهب الأربعة للمواظمين ومن هم في حكمهم إزاء العلم الشرعي ، مهما ملقت ثقافتهم الأخرى ) .



وأياً فلقد ارتبط تأليف هذا الكتاب بمن ألف لهم فيما يتصل باقتضاره على  
أقوال المذاهب الأربعة السنية المتشعبة في مصر وفي غيرها من بلدان العالم الإسلامي .  
أما لو كان قد انطلق من مطلق تأصيل الخلاف المعقبي في إطلاق لما اُثِرَ يذكر هذه  
المذاهب وحدها ، فإن في خلاف غيرها ما هو يستر عنه الباحثين والدارسين .

• • وبعد أن حددنا إطار التأليف الضيق في هذا الكتاب والثرنا بأن يدور  
تقويمياً داخله • • بوجه هذا لتقويم في الأمور التالية

أ - من الأمور الجيدة في الكتاب بحق تقريره بعض حكم التشريع بصورة  
صدر عن العظيم الحكيم الذي يعلم من خلق وما يصلحهم على خلاف ما  
معصية وفي إطار المرمى المقني وذلك في مسائل الشريعة وقضاياها التي  
تمرعت لمرور فكري في العادات والأحوال الشخصية والمعاملات والحدود ،  
لقد كان الجريبي يبري بحق لبنا أن التشريع الإسلامي في هذه الأمور إنما  
صدر عن العظيم الحكيم الذي يعلم من خلق وما يصلحهم على خلاف ما  
يرجف به الكاندون من ريف ومعالطات وتلميس وتجهيل .

وكما ذكر في مقدمة ج ٢ و ج ٣ فلقد أراد أن يبين أن التشريع  
الإسلامي • يتشأله بأركانه تقنين المصين من شرقيين وغربيين وفرنسيين  
ورومانيين • • ولقد كان الجريبي في ذلك ابن عصره الذي لا يتغزل عن  
متعلقات زمانه ودواعيه ، إنما هو يتصدى - كما ينبغي للمفسر المأهول  
لمسؤولياتهم - لكي يد المشرعين والمستشرقين وأشباههم نالما تلبيهم  
وزينهم (٣٦) •

ويتصل بذلك أيضاً ما عده من مقارنات بين الشريعة الإسلامية  
والقانون الوضعي بين فيها مدى ما في هذا لقانون من ضعف وتهافت  
ومعاقلة للعطرية السليمة ، في مواجهة أحكام الشريعة المحكمة التي لا يصلح  
أمر الناس بحق إلا عليها (٣٧) •

ب - ومن الأمور الجيدة أيضاً في كتابه تعرضه لبنا حكم الشريعة في  
الأمور المصرية المستحدثة التي عمت بها البلوى في المصور الإسلامية الأخيرة .  
ولم تكن موجودة من قبل ( على الأقل بأسمائها المعاصرة ) ، وذلك مثل تعرضه  
لبنا حكم • البيرة • و • المقدرات • (٣٨) •

وأما فقد عرض لركاء الأوراق المالية { السكوت } ( ٢٩ ) . وحكم  
« التمهيد الشمسي » وغيرها ( ٤٠ ) .

ج - ومن الأمور الجديدة أيضا تفريره بعض الفوائد الشرعية العامة  
وبعض المباحث الأصولية المتصلة بما يرويه من أحكام فقهية ( ٤١ ) . وذلك  
من شأنه أن يريده في ثقافة جمهور المسلمين الدينية فيب نسي عليه الأحكام  
من قواعد وأصول . كمن يتمتعوا شريعته بقدر الاستطاعة ، وقد يدفع هذا  
بمعهم إلى محاولة الاستزادة من هذه المعارف الدينية بالفهم التي بعض  
لكنه أميرة فيها والاستثمار من ذوي العلم حولها ، وذلك كنه أمر يدفع  
ولا شك لجمهور المسلمين في دهم ودنياهم .

د - وأما فإن الحريري يدل في مجموع كتابه جهدا كبيرا متأنبا في  
«مختصر المراجع من الأصول» في كل مدخل من المداخل الأربعة فيما عرض  
له من مسائل وقضايا ، وكان موافقا في صياغة حصيلة ذلك . وهذا في «الفتح  
الأمر من صفحات كتابه» .

هـ - لكننا نأخذ عليه إخلاء كتابه - بصورة مطلقة - من المراجع  
القرينة الخال وحودا ولهما أن يتصدعا من جمهرة المثقفين المسلمين غير  
المتخصصين في علوم الشريعة .

كما نأخذ عليه إخلاء من بعض أدلة المداخل التي لا يمتصحي إدراكها  
على هذه الجمهرة المثقفة .

صحيح أنه «مصدر» من ذلك - كما ورد فيما سبق - بأن في مناقشة الأدلة  
دقة لا تناسب مع ما أراد من تفسير للجمهور . لكنه يرد عليه أن أدلة  
المداخل في الخلافات بها ما هو دقيق يصدر فهمه على غير التخصص  
- وهذا ما صدره في عدم ذكره - ومنها ما هو قريب المسائل في الفهم  
لجمهور المثقفين . وهذا ما كما نود أن يتوسع في إراءه شئنا ما ، ليعتدب  
هذا لجمهور إلى الاستزادة من نوع المعارف الدينية المبيرة يدخل بحث  
مستوى إدراكهم . ولتقدم من ظلمة لتفكير المطلق الذي لا نور معه من أي  
دليل . وصحيح أن العاصي لا يمكنه النظر في الدليل . لكن ذلك لا يمنع من  
أن كل معرفة مقترنة بدليلها أصل - ولو بسيط - من تلقين حكم يحلوه من

كل معرفة عامة أو خاصة بما قاد إليها من دليل ، ولا شك أن العلم العام بالدليل الذي لا يقتصر بنظر خاص الفضل في مجموعة من إعدام العلم بالدليل بالكنية .

وهذا وإن كان سيزيد في حجم الكتاب شيئاً ما ، لكنها - فيما يرى - كانت ستصبح زيادة مقترنة بتلغج بعضها .  
وإذا كان الحريري قد عرض في بعض صفحات كتابه - كما سبق - لبعض القواعد الشرعية العامة وبعض المباحث الأصولية فإننا نقول أن من بين الأدلة التفصيلية لمذاهب ما هو أيسر في المهم من بعض هذه المباحث التي عرض لها .

و - كما نأخذ عليه أنه قصر أحياناً فيما كان ينبغي عليه - فيما يرى - من وجوب التعميق على أقوال المذاهب الأربعة في بعض مسائل أحكام الأسرة بما أخذ به القانون المصري من اختيارات الفقهاء وأقوالهم في غير المذاهب الأربعة .

فقد أخذ المرسوم بشاؤون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ م بأقوال بعض الفقهاء من غير المذاهب الأربعة بناء على قوة الدليل وتعميق المصالح - من حيث ظهورهما للنسبة التي قامت به - وكان من ضمن ما أخذ به أيضاً النص على أنه لا تسمح عند الإنكار دعوى النسب لولد روجة أنت به بعد سنة من خيبة الروح عنها . ولا لولد المطلقة والتوفى عنها زوجها إذا أنت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة . وجاء في تفسير اختيار ذلك أنه : لما كان رأي الفقهاء في ثبوت النسب مسياً على رأيهم في ( أقصى مدة العمل ) ولم يمس أغلبهم رأيه ذلك إلا على أخبار بعض النساء بأن العمل مكث كذا سيرة ، والنص الآخر كما هي حبيبة يسي رأيه في ذلك على أثر ورد عن السيدة عائشة يتضمن أن أقصى مدة العمل سنتان .

وليس في أقصى مدة العمل كتاب ولا سنة فلم ير أولياء الأمور مانعاً من أحد رأي الأطباء في المدة التي يمكنها العمل فأفاد الطبيب الشرعي بأنه يرى أنه عند التشريع يمتد أقصى مدة العمل ٣٦٥ يوماً حتى يشمل جميع الأحوال الباردة ( يعني التي يزداد العمل فيها من تسعة أشهر وهي المدة المعتادة ) = ( ٤٢ ) .

والذي تأمده على الحريري في كتابه أنه عندما عرض لأقوال المذاهب الأربعة في القصة (٤٣) مدة العمل لم يشر إلى هذا المرسوم وما ورد فيه من ذلك ، ولم يعلق عليه أو يسه إليه . مع ر صدور كتابه لاحق لصدور المرسوم الذي أصبح عليه العمل في مصر من وقت صدوره . فإن كان الحريري يقر لعمل به فقد كان واجبا عليه أن يسه إليه قراءة بصورة واضحة مبينا سببه مخالفته لما حكاه من أقوال المذاهب الأربعة \*

وان كان الحريري لم يقر العمل بهذا المرسوم ورأى أن الالتزام بأقوال المذاهب الأربعة أصبح - فقد كان يجب عليه أن يقرر هذا مبينا الاعتبارات التي تدعو إليه \*

فالذي تأمده على الحريري في ذلك أنه لم يواكب في ذلك بعض تطورات عصره بالرأي العقلي الأصيل - كما فعل في أمور أخرى استحدثت في عصره وقدم فيها الرأي العقلي المستقل . وان خالف ما كان عليه العمل وقتها بمصر (٤٤) \*

أما التزامه بحرفية أقوال المذاهب الأربعة دون اعتبار منه لما أخذ به المرسوم ودون توضيح فقهي لجمهور المسلمين في القضية - فهذا ما تأمده عليه ويرى أنه كان من واجبه ألا يعمل استعجال عليه وفاء بواجب العلماء في شرح هذه القضايا العقفية ( التي تمس حياة الناس بما مباشرة ) لجمهور المسلمين وعامتهم \*

هذا مع أنما نجد يشير في كتابه - وفي أسور العمل والسبب أهم - إلى الاستفادة من نتائج العلوم التجريبية فيما يتصل بتفصيل الدم والنبوء إلى السمات لخصات في بعض قضايا الاستيثاق من العمل (٤٥) - . في بعض المروخ العقفية لم يكن مضمنا بصاحب هذا المذهب ، فقد كان يعمل من أقواله ما كان يسمى عليه أن يذكره التزاما بقاعدته التي سبق تقريرها في مسجده من أنه يردوي المرجوح من أقوال الأئمة \* أن كان في ذكره لأئمة \*

وكمثال على ما نقصده فانه ذكر أنه أن حال غيم دون رؤية خلال رمضان فلنكمل شعبان ثلاثين يوما . ويقول - وبهذا أحد ثلاثة من الأئمة

( يقصد أما حيفة ومالك والشافعي ) وحالب العنابلة حال العيم ، ثم يروي  
سدهب العنابلة على السحر التالي ، « اذا عم الهلال في غروب اليوم التاسع  
والعشرين من شعبان فلا يجب اكسال شعبان ثلاثين يوما ، ويجب عليه تثبيت  
النية وصوم اليوم التالي لتلك الليلة سواء كسار في الواقع من شعبان أو  
رمضان ، ويسوعه من رمضان » (٤٦) .

فإذا ما اتينا الى كتب مطهّب العنابلة الموسعة وجدنا أن الرواية عن الامام  
احمد اختلفت في هذه المسألة فروى عنه ما ذكره الجزيري من وجوب الصوم ان حال  
دون رؤية الهلال غيم او قتر ، وروي عنه ان الناس تبع للامام فان صام صاموا وان  
الطر المطروا . وعن احمد رواية ثالثة : انه لا يجب صومه ولا يجزئه عن رمضان  
ان صامه . وهو قول أكثر اهل العلم منهم ابو حنيفة ومالك والشافعي ومن  
تبعهم » (٤٧) .

ومن ثم نرى انه كان من الانصاف في حق الامام احمد ان يروي قوله الموافق  
لقول الأئمة الثلاثة . ونرى انه كان في هذا فائدة عظيمة تبرر روايته على حسب  
قاعدة الجزيري السابقة (٤٨) . فالرواية الموافقة لقول أكثر اهل العلم جديرة ولا  
شك بروايتها لأن رأي الفقيه في الاتفاق يستحق أن يروي كما روي رايه في الخلاف  
وبخاصة في هذه القضية ذات القيمة العملية المتكررة في حياة المسلمين . فكان ينبغي  
على الجزيري أن يبين أن ل احمد قولاً يوافق قول الثلاثة .

وهذا مع تسليمنا بأن الرواية الموافقة مرجوحة وغير مشهورة ، وربما كان  
في ذلك شيء من مقال واحتمال نظر . صحيح ان هذا ما رواه الخرافي ابو القاسم  
عمر بن حسين ( ت ٣٣٤ هـ ) عن احمد . وهو ايضا اختيار أكثر شيوخ العنابلة  
— كما يروي ابن قدامة — لكن لعلنا لو استطعنا الوصول الى تواريخ قوله بكل  
رواية فرما انتهينا الى ان الرواية الموافقة لقول الأئمة الثلاثة لم تكن اضعف ما  
روي عن احمد في القضية .

ومهما يكن من امر فقد كان على الجزيري ان يشير اليها .

اما ما أحذه الشيخ علي حس العريض (٤٩) على الجزيري من ادخاله  
( كتاب القصاص والديات ) بين أبواب الحدود ، على خلاف ما فعله الفقهاء الذين

سبقوه في التأليف من خلال ذلك (٥٠) - فلعله يرجع الى ان الجزيري قبيل وفاته كان يامل في ان يكتب في كافة ابواب الفقه التي كانت قد بقيت له بعد اخراجه الجزء الرابع - كما ورد في مقدمة هذا الجزء - لكنه توفي ولم يكن قد انتهى الا من كتاب العلود ومباحث القصاص والديات حيث وجدت مباحثها في كراسات في بيته بعد وفاته - كما سبق - فلعله لو عاش لالتزم بترتيب الفقهاء قبله ، او لعله كان يصدر عن وجهة نظر اخرى في التأليف الفقهي وترتيبه لم يتج له ان يعبر عنها .

ومهما يكن من امر ففضية ترتيب الابواب شكل لا يمس جوهر الموضوعات المؤلفة ولا منهج التأليف الموضوعي فيها .

اما ما لم يتج له ان يكتب فيه لوفاته - مثل الوقف والقضاء والجهاد وغيرها - فهو معذور في ذلك بلا شك .

\* \* \*

.. وبعد ، فان ( كتاب الفقه على المذاهب الاربعه ) يعتبر من انفع الكتب التي جمعت احكام الفروع الفقهية لجمهور المسلمين في السنوات الخمسين الاخيرة ، بل لعلنا لا نبالغ اذا قلنا : اننا لا نعرف كتابا للأحكام اشتهر بين عامة المسلمين في نصف القرن الاخير كما اشتهر هذا الكتاب .

ورحم الله الشيخ - يد الرحمن الجزيري واصحابه من العلماء الذين اشتهروا معهم في تأليف طبعة قسم المساجد من الجزء الاول .

ورحم الله الذين فكروا في هذا المشروع وخططوا له ونفلوه بقدر ما نفع الله تعالى به جمهور المسلمين وحثهم على التمسك بأحكام شريعته .

ونتمكن هذه الدراسة تحية اليهم جميعا بعد خمسين سنة من صدور اول ( كتاب الفقه على المذاهب الاربعه ) ١٣٤٧ - ١٣٩٧ هـ .

والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات .

الرياض في صفر الغير ١٣٩٧ هـ ( يناير ١٩٧٧ م ) .

الى جانب صناعات متعددة من مختلف اجراء ( كتاب الفتى على المذهب  
الاربعة ) - فقد رجعت الدراسة الى الكتب التالية

- ١ - اثر الاختلاف في القواعد الاصولية في اختلاف الفقهاء .  
للدكتور مصطفى سعيد الحى - مؤسسة الرسالة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ٢ - اختلاف ابي حنيفة وابن ابي ليلى لآبي يوسف يعقوب بن ابي هبم ( ت  
١٨٢ هـ ) تصحيح وتطبيق ابو الوفاء الاعماسي . مطبعة الوفاء ١٣٥٧ هـ .
- ٣ - اختلاف الفقهاء لآبي جعفر محمد بن جرير الطبري ( ت ٢١٠ هـ ) ( جزء منه )  
شراء المستشرق فريدريك كرون وطبع في القاهرة ١٩٠٢ هـ .
- ٤ - اسباب اختلاف الفقهاء للدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي .  
مطبعة السعادة بمصر .
- ٥ - الاعلام لخبر الدين الزركلي .
- ٦ - الام للامام الشافعي آبي عبدالله محمد بن ادريس ( ت ٢٠٤ )  
كتاب الشعب ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ٧ - الانصاف في اسباب الاختلاف لشاء ولي الله الدهلوي أحمد بن عبد الرحيم  
( ت ١١٧٦ هـ ) . طبع مصر .
- ٨ - الانصاف في التنبه على الاسباب التي اوجبت الاختلاف بين المسلمين في  
ارائهم لآبي محمد عبدالله بن السيد لطيفوس ( ت ٥٢١ هـ ) مطبعة  
الموسوعات ١٣١٩ هـ .
- ٩ - البحر الرخاير الجامع لمذاهب علماء الانصار لابن ابراهيم أحمد بن يحيى  
( ت ٨٤٠ هـ ) . مطبعة انصار السنة المحمدية بمصر ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

- ١٠ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد أبي الوليد محمد بن أحمد  
( ت ٥٩٥ هـ ) مكتبة الكليات الأزهرية بمصر .
- ١١ - دراسات في أحكام الأسرة مقارنة بين الشريعة الإسلامية وغيرها  
للدكتور محمد بلناجي ، مكتبة الشهاب بالقاهرة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ١٢ - رحمة الأمة في اختلاف الأئمة لابن عبد الله محمد بن عبد الرحمن المدني  
الشماسي الشافعي ( من علماء القرن الثامن الهجري ) ، مطبعة البابي  
العلمي بمصر ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- ١٣ - الرد على سير الأوراعي لأبي يوسف يعقوب بن ابراهيم ( ت ١٨٢ هـ )  
تحقيق أبو الوفاء الأقماسي ، حيدر آباد الدكن ، لجنة أحياء المعارف المعمارية
- ١٤ - محاضرات في أسباب اختلاف الفقهاء لأستاذنا الشيخ عيسى الخفيف ممد  
الدراسات العربية بالقاهرة .
- ١٥ - المحلي لابن حرم أبي محمد علي بن حرم ( ت ٤٥٦ هـ ) ، إدارة الطباعة  
المنيرية بمصر ١٣٥١ هـ .
- ١٦ - مجمع المؤلفين لعمر كماله ، مطبعة التوقي بدمشق .
- ١٧ - المناس لابن قدامة أبي محمد عبدالله بن أحمد ( ت ٦٢٠ هـ ) علي محترم  
الحرق عمر بن حسين ( ت ٢٣٤ هـ ) ، مكتبة الجمهورية العربية بمصر .
- ١٨ - مساهم التشريع الإسلامي في القرن الثامن الهجري للدكتور محمد بلناجي  
رسالة على الآلة الناسبة في مكتبة جامعة القاهرة .



- (١) وقد نشر المستشرق الألماني فريدريك كرن Fp. Keda ( ١٨٧٤ هـ - ١٩٢١ م )
- (٢) ج ٢ ص ٣٠٣ - ٣٠٤ - والأوزاعي هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ( ت ١٤٧ هـ )  
فقيه الشام الكبير .
- (٣) ابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى . فاضل الكوفة ( ت ١٤٨ هـ ) . وراجع  
المناهج التشريعية لأبي حنيفة وابن أبي ليلى والأوزاعي والمصنفين وغيرهم من فقهاء القرن  
الثاني في دراستنا ( مناهج التصريح الإسلامي في القرن الثاني الهجري ) .
- (٤) من الآثار الماصرة لهذا الاهتمام أيضا المطبوعات التي بدأت منذ سنوات لصنع مذاهب فقهاء  
الاصحاب في موسوعات مرتبة أجددا . مثل ( موسوعة الفقه الاسلامي ) المصرية التي لجمع  
أقوال المذاهب الأربعة الى جانب مذاهب الامامية والزيدية والمطهرية والاباضية . ولما نشأ  
بعد من أول الحروف الهجائية . وتكوين هذه الموسوعة - وما يمثلها - يحتاج الى دراسة  
مستقلة .
- (٥) من مقدمة الشيخ عبد الوهاب خلاف لطبعة وزارة الاوقاف الاولى من هذا الكتاب .
- (٦) من قرار لجنة اعداد الكتاب . وهو مطبوع في الجزء .
- (٧) راجع أبواب الكتاب ومقدمة الشيخ عبد الوهاب خلاف لطبعته الاولى .
- (٨) من مقدمة الطبعة الثانية التي كتبها الشيخ عبد الرحمن حسن ( مدير قسم المساجد بوزارة  
الاوقاف ) في ٢٨ شعبان ١٣٤٩ هـ - ١٧ يناير ١٩٣١ م .
- (٩) راجع مقدمة الطبعة الثالثة التي حررت في محرم ١٣٥٥ هـ - مارس ١٩٣٦ م .
- (١٠) راجع مقدمة الطبعة الرابعة التي كتبها الشيخ محمد عبد الرحمن الصديقي ( مدير المساجد )  
في ١١ ربيع الاول ١٣٥٨ هـ - أول مايو ١٩٣٩ .
- (١١) راجع تقديم الكتاب . وقد أصدر الجزيرة أجزاء الكتاب الأخرى التي طبعت في حياته الى  
الشيخ المراغي أيضا .
- والمرامي هو : الشيخ محمد مصطفى بن محمد بن عبد القادر المراغي . باحث مصري عارف  
بالتفسير . من دعا التصيد والاصلاح .
- ولد بالراقة ( من جرجا في الصعيد ) وتعلم بالقاهرة وتلقى على الشيخ محمد عبده

- وولي أملا منها القضاء القرمي - القضاء القضاء في السودان ( من ١٩٠٨ - ١٩١٩ م )  
 ولعلم الإنجليزية في خلالها - وبين شيئا لأمر سنة ١٩٢٨ م فمكث ثانياً وأعيد سنة  
 ١٩٣٥ فأسفر إلى أن توفي .
- وقد ولد عام ١٢٩٨ هـ { ١٨٨١ م } وتوفي عام ١٣٦٨ هـ { ١٩٤٥ م } .
- له مؤلفات منها :
- ١ - بحث في ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأجنبية .
  - ٢ - تفسير سور الاحزاب - والحديد - والنساء - والمصر - وآيات من سورة الفرقان .
  - ٣ - بحث في الترخيم الاسلامي .
  - ٤ - رسالة المؤثر الادبي العالي المتخذ في لندن سنة ١٩٢٦ م في موضوع الزمالة الانسانية  
 راجع : الامام ٣٢٤/٧ ومجموع المؤلفين ٣٤/١٢ .
- (١٢) راجع مقدمة الجزء الاول .
- (١٣) من الواضح من مراجعة تاريخ الطبقات الاولى من ( قسم المقالات ) ٢ و ٣ انه بدأ  
 في النظر مادته وحياتها بعد خروج ( الطبعة الاولى ) من كتاب قسم المساجد .
- (١٤) من المعروف ان بقية ابواب الفقه - بعد المساجد - تزيد على ما ذكره الجزائري هنا مما  
 اجهت إليه في التأليف فيه . ومن ثم قاله بعد اتمام المقالات والاحوال الشخصية التي  
 إلى التأليف في الصدور وغيرها - كما سيأتي .
- (١٥) راجع مقدمة الجزء الثاني .
- (١٦) راجع مقدمته للجزء الثاني .
- (١٧) راجع مقدمته للجزء الرابع .
- (١٨) راجع طبخته الاولى في ( منظمة الارشاد ) لصالحها أمين الجزائري .
- (١٩) راجع مقدمة الطبقات الاولى من الجزء الرابع .
- (٢٠) وذكر ذلك ايضا في غناء هذا الجزء .
- (٢١) راجع مقدمة الجزء الخامس .
- (٢٢) ولقد طبعة قسم المساجد في ٦١٥ صفحة من القطع المتوسط . أما أجزاء الجزائري الفقه  
 فتقع في اكثر الطبقات شيوعاً في ١٣١ ، ٣٣٦ ، ٣٥٢ ، ٦٠٣ ، ٤٧٠ صفحات من القطع  
 الكبير . بحسب ترتيب آخراتها .

(٢٢) راجع ما سبق في مقدمة الطبعة الاولى من كتاب وزارة الاوقاف - حيث ورد فيها ان التوبة انتهت في الوزارة - عند وضع خطة كتاب الفقه على المذاهب الاربعية - التي انبأه بكتابين في (المقاتلة) و (الاخلاق الدينية) - ويبدو ان الشيخ الجزائري - رحمه الله - قام بتفصيل مخطط الوزارة كله .

(٢٣) راجع : الاعلام ١١١/٥ ومجموع المؤلفين ١٨٩/٥ ومراجعتها .

(٢٤) راجع - بصفة خاصة - كتاب الصلاة ومباحث القبلة ومباحث المعنى ٠٠ وغيرها مما اثار اليه الجزائري في مقدمة طبعته . ولقد كان خبيراً - ولا شك - بالفارق بين الطبعتين لانه هو الذي قام بالتصحيح الاكبر في تحرير احكام وسوغ مباحث طيبة قسم المساجد - كما سبق -

(٢٥) يعني : وضع كتاب موسر للجمهور يجمع احكام المباحث على المذاهب الاربعية . وراجع في ايراده - يعني حكم التشريع في المباحث : ص ١٤٨ - ١٤٩ في حكمة مطروعية التيسر . وص ١٧٢ - ١٧٣ في حكمة مطروعية الصلاة . وص ٣ في حكمة اجاب الفسق عن النبي .

(٢٦) راجع مقدمة ج ٢ و ج ٣ وقد التزم بها في بقية كتابه .

والكتاب الذي يشير اليه هو (الاخلاق الدينية والحكم الشرعية) الذي ورد في قائمة مؤلفاته

(٢٧) راجع مواضع عديدة من مجلداته الفسقة . وقد ذكر في مقومات ج ٢ و ج ٣ و ج ٤ ان من اعداف تاليفه ان يستبين للناس ما في الاسلام من تشريعات خالدة مخلدة لأعظم المصالح في الدنيا والاخرة . ومن ثم فقد تنطى الى الدليل على تفوق شريعة الاسلام فيما عرض له من أبواب المسائل واحكام الاسرة واليتم .

(٢٨) راجع مثلاً ج ٤ في حكمة القطع في السرقة ص ١٥٣ ، ١٩١ ، ٢٠٤ وحكمة حد القذف ص ٢٠٥ ، ٢٢٩ وحكمة التهمة ودفعها في احكام التنزيه ص ٤٠٢ .

(٢٩) راجع وجهة نظر أبي حنيفة في رد حديث بكرة في القضية ومقاييسه في ذلك في (منهج أبي حنيفة) من دراستنا (مناهج التشريع الاسلامي في القرن الثاني الهجري) .

(٣٠) راجع مقدمة ج ٢ و ج ٣ .

(٣١) راجع : ١٠٣/١ - ١٠٥ .

(٣٢) راجع : ١٥٠/٥ .

(٣٣) راجع : ١٥٠/٥ .

(٣٤) واحياناً كان يشير اشارات واضحة الى اسباب ترجيح بعض الاثران على بعض بالنظر الى قوة الدليل مثل روايته الفواك الائمة الثلاثة في تكبيره الاحرام ومغالطة المنفية لهم في

عدم اشتراط لفظ ( الله اكبر ) بصفحة على تفضيل خاص، ثم تعلية بأن السنة العملية  
لنفسه صلي الله عليه وسلم تشهد للقول الاول - راجع : ٢١٩/١ - ٢٢٠ لكنه في معظم  
الحالات كان يورد الاقوال مجردة عن الترجيح .

(٢٥) راجع مثلاً : ٦٤/١ ، ١٠١ ، ٢٤٦ ، ٢٢٩ .

(٢٦) راجع ما اشترنا اليه في ( منهجه ) مما عرض له من حكم التفرع وأرار لقوله .

(٢٧) راجع مثلاً ج٥ ص ٦٧ في مقارنة بين حدة الزنا في الفريضة الاسلامية وعقوبته في القانون  
الرومي .

(٢٨) راجع : ٢٥/٥ - ٢٩ وقد حكم فيه الاجماع على تحريم ذلك كله وما يماثله .

(٢٩) راجع : ٦-٥/١ .

(٤٠) راجع : ٣٩/١ - ٤١ .

(٤١) مثل ( ربيع المخرج ) و ( ازالة الضرر ) ، و ( الفرض ) و ( السواج )  
و ( السنة ) ، راجع ما سبق في متوج تأليف الكتاب .  
ص ٤٨ ، ٤٤٢ - ٤٤٣ .

(٤٢) راجع نص هذا الرسوم ومذكرته الانتباهية - وانظر كتابنا ( دراسات في احكام الاسرة )

(٤٣) وتتراوح اقوالهم بين ستمين وأربع سنوات وخمس - راجع : الفقه على المذاهب الاربعية  
٥٢٦/٤ ، ٥٢٢ ، ٥٢٥ ، ٥٢٧ .

(٤٤) كما ورد في تقريره احكام الحدود وحكمها التفرعية في الفريضة الاسلامية .

(٤٥) راجع : ٥٢٨/٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٧ .

(٤٦) راجع : ٥٤٨/٦ .

(٤٧) راجع : النفس ٨٩/٣ - ٩١ في هذه الاقوال وفي ادلتها ، وانظر ايضا للمقارنة ( بداية  
المجتهد ) ٢٩١/١ - ٢٩٢ .

(٤٨) في رواية القول غير الراجح - أو غير المقهور - حينما تكون لروايته قائمة .

(٤٩) الذي نسق مباحث الجزء الخامس وعقل عليه . كما سبق .

(٥٠) حيث لم يذكرنا القصاص في كتاب الحدود - بل حددوا له باباً خاصاً سموه ( كتاب  
الجنائيات ) و ( كتاب الديات ) ، وفصلوا كتاب الحدود على الشرب والزنا والسرقة  
والفلق والمزير . راجع : حاشية ج٥ ص ٢٤٤ .